المعاهدات الليبية – الاجنبية ١٩٥١-١٩٥٧ فرنسا والولايات المتحدة الامريكية إنموذجا

أ.م.د. خالد سلمان شدهان
Khalidsalman730@tu.edu.iq
م.م. بشار إسماعيل أبراهيم
basher.i19@tu.edu.iq
جامعة تكريت \ كلية الاداب

Libyan-foreign Treaties 1951-1957 France and the United States of America as a model

Assis.Prof.Dr. Khaled Salman Shadhan
Asst.Lect.Bashar Ismail Ibrahim
Tikrit University\ College of Arts

المستخلص

أبرمت المملكة الليبية في المدة من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٧ عدد من المعاهدات مع الدول الغربية ولا سيما مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، وذلك كونها خرجت للتو من مرحلة الاستعمار العسكري المباشر وكانت تمر بحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وحاجتها للمال الاجنبي من أجل النهوض بالبلاد ، وبما انه تم تناول المعاهدة الليبية البريطانية في اكثر من دراسة ، فحاولنا ان نبحث في المعاهدات الليبية مع كل من فرنسا والولايات المتحدة في الحقبة الممتدة من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٥٧ ، فضلا عن الخوض في أهم بنود تلك المعاهدات وما ترتب عليها من سلب الهوية الوطنية الليبية والنيل من استقلالها .

الكلمات المفتاحية : ليبيا ، القواعد العسكرية ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، البرلمان الليبي

Abstract

During the period from 1951 to 1957, the Kingdom of Libya concluded a number of Treaties with Western countries, especially with Britain, France, and the United States of America, because it had just Emerged from the stage of direct Military Colonialism and was going through a state of economic instability and its need for foreign money in Order to develop the Country. Since the Libyan-British Treaty has been discussed in more than one Study, we tried to Research the Libyan treaties with both France and the United States In the era extending from 1951 to 1957, in addition to Delving into the most important provisions of those treaties and the resulting robbing of Libyan National identity and undermining its Independence.

Keywords: Libya, military bases, the United States, France, the Libyan parliament

المقدمة:

شـهدت ليبيا في النصـف الأول من القرن العشـرين تقلبات كثيرة على المسـتوى السـياسـي وعلاقاتها مع الدول الاسـتعمارية ، إذ خضـعت في عام ١٩١١ للاحتلال الايطالي ثم أصـــبحت منطقة نفوذ مهمة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنســـا ، وتم تكبيلها بموجب معاهدات عقدتها مع تلك الدول، ولاسـيما في مرحلة الاسـتقلال الليبي في عام ١٩٥١ وحاجتها الى الموارد المالية والتي كانت تفتقر اليها مما دفعها لعقد مثل تلك الاتفاقيات رغم اجحافها ونيلها من سيادة واستقلال المملكة الليبية.

وبناءً على ذلك جاءت الدراسة من أجل كشف تلك المعاهدات وتفصيلاتها وجاءت بعنوان (المعـاهـدات الليبيـة الاجنبيـة ١٩٥١ – ١٩٥٧ فرنســـا والولايـات المتحـدة الامريكيـة انموذجاً) وتألفت من أربع محاور ، المحور الأول كان بعنوان (المعـاهدة الليبية الفرنسـية ١٩٥١) أما المحور الثاني فحمل عنوان (المعاهدة الليبية الفرنسـية ١٩٥٥) ، ومن خلال المحورين تم استعراض مقدمات وبنود ومناقشة المعاهدات بين ليبيا وفرنسا في الحقبة الممتدة من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٥ وبشكل مفصل وتناول حجم الضـــغوطات التي كانت تمارس على الزعماء الليبيين وحجم اهتمام الجانب الفرنسي بولاية فزان كونها تضم أكبر قواعدها في الشمال الافريقي ، أما المحور الثالث فتم تناول (المعاهدة الليبية الامريكية ١٩٥٥) ، أما المحور الرابع فجاء بعنوان (تعديل المعاهدة الليبية – الامريكية١٩٥٧) والتي تناولت طبيعة العلاقة بين ليبيا والولايات المتحدة وتكبيل ليبيا بمعاهدة كانت مرغمة على ابرامها بالرغم من ســـيادة التراب الليبي لكن حاجتها للمال هو الذي دفعها الى ذلك كونها كانت تمر بمرحلة انتقالية صـعبة بعد الاسـتقلال، وعلى ذلك الأسـاس تم تناول ذلك بشـكل مفصـل لطبيعة تلك المعاهدتين.

وظفت في الدراســة عدداً من المصــادر العربية منها والأجنبية كان من أهمها كتاب المؤرخ صــلاح العقاد والموســوم (ليبيا المعاصــرة) وكذلك كتاب المؤرخ علي شـعيب والمعنون (أسـرار القواعد الامريكية في ليبيا) كذلك كتاب المؤرخ مفتاح السـيد شـريف الذي يحمل أسم (ليبيا الصـراع من أجل الأسـتقلال) ، وجميعها أغنت الدراسـة بالمعلومات القيمة لما حملته من تفصــيلات في طبيعة علاقة ليبيا مع الأطراف الاستعمارية الخارجية ولاسيما تلك المعاهدات.

تكمن صـعوبة الموضـوع في اختلاف المؤرخين في بعض بنود المعاهدة لاسـيما المعاهدة الليبية الفرنسية عام ١٩٥٥ ، لذلك حاولنا أن نوظف البنود بشكل دقيق بعيداً عن العواطف والاتجاهات وكذلك كانت هناك صـعوبة توفر بعض المصـادر ولاسـيما مذكرات رئيس الحكومة الليبية (مصـطفى بن حليم) التي حصـلنا عليها بعد جهد كبير في التواصـل مع عدد من الباحثين في الجمهورية الليبية ، والتي ساعدتنا في التوصـل الى بعض من الحقائق التاريخية لاسـيما وأن الدراســة انتهجت منهج البحث التاريخي الزمني في كتابة محاور الدراسة.

المحور الاول: المعاهدة الليبية الفرنسية ١٩٥١

كانت فرنســا تحتفظ منذ ١٢ كانون الثاني عام ١٩٤٣ بقواعدها العســكرية في أنحاء مدينة (فزان) تلك الواحة النائية التي يفصــلها عن العاصــمة طرابلس صــحراء جرداء تبلغ مساحتها (٦٠٠٠) كم ، وكانت تحظى تلك القوات بتأييد حاكم فزان (أحمد سيف النصـر) والكثير من حاشـيته وأعوانه ، كما أعرب بنسـبة ٤٤٪ من سـكان فزان عن رغبتهم باسـتمرار الادارة الفرنسـية مما أثر ذلك على بقاء سـيطرة القوات الفرنسـية على تلك الواحة لمدة طويلة حتى بعد أن نالت ليبيا استقلالها.[١]

عندما حان موعد الاســـتقلال في ٤ كانون الأول عام ١٩٥١ كان لابد من نقل السلطات التي طالما تمتع بها المعتمد الفرنسي في فزان الى الحكومة الليبية المؤقتة ، حتى تكون من ضمن صلاحية سيادتها في نطاق النظام الاتحادي ولكن عارضت الحكومة الفرنسية في نقل تلك السلطات إلا بموجب أتفاق عسكري يسمح بأستمرار الأوضاع العسكرية في فزان الى حين عقد معاهدة بين الطرفين لتنظيم جميع الأحوال والقضايا العالقة ومقابل ذلك تتعهد فرنسا بأن تتحمل سد العجز في الميزانية الليبية شريطة أن ينفق ما تدفعه على شؤون فزان.[٢]

وافقت الحكومة الليبية المؤقتة على الطلب الفرنســي وأصــدر (المســيو كويني) Monsieur Quiny المعتمد الفرنسي في مدينة (سبها) يوم ١٢ تشرين الأول ١٩٥١ المنشور رقم (٢) الخاص بنقل السلطات الى الحكومة الليبية وتضمن منحها حق عقد اتفاقات مالية[٣] ، وأســـتمرت المباحثات بين الطرفين من أجل صـــياغة الاتفاقية المطلوبة وتم الأتفاق بشكل أولي على تفاصيل الاتفاقية وتوقيعها قبل اعلان الاستقلال ثم أرسل السفير الفرنسي في ليبيا (المسيو جورج بالاي) Monsieur George Balayكتابا الى رئيس الوزراء الليبي محمود المنتصر بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٥١ ، جاء بنصه : **((أعرب الى سعادتكم عن الاهتمام الذي تعلقه حكومتي على تنمية الاقتصـــاد المالي لبلادكم وقد كلفتني حكومتي بابلاغ دولتكم أن تمنح ليبيا إعانة مالية في حدود اعتمادات الميزانية التي ســـوف يقررها برلمان الجمهورية الفرنسية))**[٤].

كما تضمن الكتاب وضع الكيفية التي سوف تتعامل بها الحكومة الفرنسية مع الحكومة الليبية وعلى النحو التالي.[٥]

١- تستمر الحكومة الفرنسية ولغاية ٣١ آذار ١٩٥٢ على تقديم إعانة مالية مباشرة لأجل ضمان سير العمل في الأقسام الادارية في فزان بالقدر الذي يمكن به استيفاء النفقات المقابلة في الموارد الخاصة لادارة ولاية فزان.

٢- تقدم الحكومة الفرنسية اعتباراً من ١ نيسان ١٩٥٢ ولغاية ٣١ مارس ١٩٥٣ الى الحكومة الليبية وبناء على طلبها إعانة مالية بقصد تغطية عجز الميزانية في ولاية فزان ويأخذ جزء من المبلغ المدفوع لمؤسسة التنمية والاستقرار التي سيتم انشاؤها في ليبيا لتغطية النفقات التي تنفذها تلك المؤسسة لتنمية البلاد على أن يدفع المبلغ وفقاً للنظام الأساسي لتلك المؤسسة ويحدد مقدار الاعانة بموجب اتفاق بعقد بين الحكومتين.

٣- تعين الحكومة الفرنسية موظفاً فرنسي الجنسية يكلف بمتابعة الشؤون الاقتصادية والمالية المتعلقة بفزان ويترشح من قبل الحكومة الفرنسية وله حق الاتصال برئيس الوزراء الليبي وكذلك وزير المالية ، مع ضرورة التنسيق بين الموظف الفرنسي وكبير الموظفين في المسائل المالية البريطاني لاتخاذ القرارات الخاصة بالشأن المالي.

رد رئيس الوزراء الليبي على السفير الفرنسي بكتاب يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٥١ يبلغه باستلام الرسالة ويؤكد بأن الحكومة الليبية المؤقتة تقبل المساعدة المالية التي منحتها فرنسا وحسب الشروط الواردة في خطاب السفير الفرنسي ، وبموجب ذلك الاتفاق قدمت الحكومة الفرنسية في السنة المالية ١٩٥٢ – ١٩٥٣ مبلغاً قدره (١٦٣) ألف فرنك [٦].

طرحت الاتفاقية للنقاش في مجلس النواب يوم ٤ آب ١٩٥٢ واعترض عليها النائب (صالح بو يصير) وتحديداً على موافقة الحكومة الليبية على تعيين موظف فرنسي بالاشراف على الأوضاع الاقتصادية في فزان وأكد أن ذلك يلغي سيادة ليبيا على فزان وطلب برفض قبول المبلغ والغاء الاتفاق المالي وذكر بأن (١٦٣) ألف ذلك لا يعادل شيء أمام كرامة وسيادة البلاد ، وكان صوت بو يصير أول صوت أرتفع في مجلس النواب الليبي مطالباً بالحقوق الوطنية الليبية ورافضاً سلب كرامة واستقلال الشعب الليبي.[٧]

المحور الثاني– المعاهدة الليبية – الفرنسية عام ١٩٥٥

تضاعف مبلغ الاعانة المالية في السنوات التي تلت عام ١٩٥٢ بعد ازدياد نفقات الحكومة الاقليمية في فزان وأصبح العون المالي الفرنسي أساساً للميزانية في الولاية مما دفع رئيس الوزراء مصطفى بن حليم الى الطلب في تنظيم العلاقة بين ليبيا وفرنسا في ضوء الاتفاق السابق فدارت مناقشات طويلة أشترك فيها (سيف النصر عبد الجليل) بوصفه نائباً عن ولاية فزان وأسفرت عن عقد معاهدة صداقة بين الطرفين في ١١ آب ١٩٥٥ لمدة عشرون عام ، وقعها (مصطفى بن حليم)[٨] عن الجانب الليبي والمسيو (ادجارفور)[٩]Edgar Faure رئيس وزراء فرنسا ، وصادق عليها البرلمان الليبي في آذار ١٩٥٦ ثم صادقت عليها الجمعية الوطنية الفرنسية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ [١٠].

المعاهدة تتألف من (١١) مادة و (٤) ملاحق ، حدد الملحق الأول عملية جلاء القوات الفرنسية من واحات فزان وحماية المصالح العسكرية الفرنسية في الولاية ، أما الملحق الثاني أوضح تنقلات البدو الرحل عبر الحدود الليبية الجزائرية ، في حين

أشـــار الملحق الثالث الى تبادل البعثات الثقافية وتقديم المنح الدراســـية ، أما الملحق الأخير فقد تناول المسائل الاقتصادية [١١].

فيما يتعلق بمعاهدة الصـداقة ، إذ نصـت المادة الأولى على أن تسـود العلاقات الفرنســـية الليبية بينهما ســـلام وصـــداقة دائمة ، وحددت المادة (١١) مدة الاتفاقية بعشـــرين عام ويتعهد الطرفان بأن تكون العلاقة بين البلدين طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، أما المادة الســـابعة أن لا يثير أحد الطرفين عملاً تكون من طبيعته حدوث مشـاكل للطرف الآخر ، في حين المادة الخامسـة نصـت على التشـاور بينهما بطريقة تضـمن الدفاع عن أراضـيهما كلما جد خطر على تلك الأراضـي ، وذلك من شـأنه أن يربط المصـير الليبي بالمصـير الفرنسـي ، أما النصـوص العسـكرية فقد نصـت المادة الأولى بتعهد فرنســا بســحب قواتها من فزان وفي المقابل تتعهد ليبيا أن لا تحتل فزان قوات غير القوات الليبية وأن لا تسمح بوجود أية بعثات ذات طابع عسكري غير ليبي ، أما المادة الثالثة خاصـــة بمرور القوات الفرنســـية التي تتخذ طريقها نحو تشـــاد في مواكب عســـكرية لا يزيد عدد أفرادها عن (٦٠٠) جندي بمعداتهم مع ما يتطلبه ذلك الحق من البقاء في فزان ، وهكذا أصـبحت فزان ممراً للقوات الفرنسـية بما يهدد الدول الافريقية المجاورة [١٢].

كذلك الفقرة الأولى من المادة الخامســـة نصـــت على تســـليم مطارات في ولايتي (سـبها وغدامس) الى الحكومة الليبية عند جلاء القوات الفرنسـية عن فزان بشـرط أن تبقي الحكومة في اسـتخدام تلك المطارات فنيين تكون غالبيتهم فرنسـيين وهكذا أعادت من جديد المطارات بيد الحكومة الفرنســـية ، كما ســـمحت الحكومة الليبية للطائرات الفرنســـية بحق اســـتخدام تلك المطارات لمدة خمس ســـنوات من تاريخ جلاء القوات الفرنسية عن فزان ، وذلك الجلاء يتم عبر مراحل يبدأ منذ عام ١٩٥٦ [١٣].

بموجب تلك النصـوص أحكمت فرنسـا قبضـتها على الشـؤون المالية المتعلقة بواحات فزان عندما تعهدت بدفع العجز في ميزانية فزان لاسيما بعد أن تضـخمت تلك الميزانية نتيجة لكثرة المصـالح الادارية التي تم انشـاؤها في الواحات المذكورة بدون أن تدعو اليها الحاجة وأصـبح لرئيس ديوان المحاسـبة الفرنسـي المقيم في ولاية (سـبها) الكلمة النافذة في جميع الشؤون المالية ، بل أن ذلك النفوذ في مرور الوقت لم يقتصر على الجانب المالي بل أمتد للشؤون الصحية فالأطباء الفرنسيون وحدهم لهم الحق في ادارة المسـتشـفى الوحيد الموجود في سـبها وكذلك الدواء يرسـل من فرنسـا ، وإذا غاب الطبيب فلا يوجد علاج أما النفوذ السياسي فكان واضـحاً وهو عدم السماح لأية دولة بأن تفتح لها قنصـلية في فزان إلا لفرنسـا حتى أن السـفير الفرنسـي أسـتهل أعماله بعد تقديم أوراق اعتماده مباشـــرة في صـــيف ١٩٦٠ بزيارة فزان التي بقي فيها أياماً تنقل خلالها في مختلف أنحاء الواحة دون أن يعيا الى سـيادة واسـتقلال الأراضـــي الليبية [١٤].

المحور الثالث : المعاهدة الليبية الامريكية عام ١٩٥١

قبل أن يعلن الاســتقلال في ليبيا في ٢٤ كانون الأول عام ١٩٥١ كانت القوات الامريكية تحتل مطار الملاحة بالقرب من طرابلس بموجب اتفاق ســابق بين الحكومة الايطـاليـة والادارة الامريكيـة ، وفي يوم اعلان الاســـتقلال لليبيـا ، وقع محمود المنتصـر[١٥] رئيس الحكومة الليبية و (أندور لينج) (Andrew Lynch)القائم المؤقت بـأعمـال الولايـات المتحـدة الامريكيـة في طرابلس اتفـاقيـة بين البلـدين ، بعـد أن جرت المباحثات بشـأنها طوال عدة شـهور سـبقت اعلان الاسـتقلال ، وذلك لإقرار الوضـع الامريكي في ليبيا [١٦].

أقترح رئيس الحكومة الليبي على القائم بالأعمال الامريكي أن تكون الاتفاقية (اتفاقية مؤقتة) الى أن يتم اقرار دستور دائم للبلاد ، وحينها يتم عقد معاهدة دائمة ونهائية بموجب ما يحدده الدستور ووافقت الادارة الامريكية على ذلك الاقتراح[١٧] ، وبموجب الاتفاقية المؤقتة تم فرض على ليبيا احتلالاً عسكرياً أمريكياً مدته (٢٠) عاماً ، ولأمريكا الحق في نشر قواتها في المساحات والأماكن التي تتفق بشأنها مع الحكومة الليبية للأغراض العسكرية كما سمح للقوات الامريكية بمراقبة الطائرات والسفن الحربية وحتى السفن غير الامريكية عند دخولها المناطق المجاورة لمناطق النفوذ الامريكي ، وذلك يعني فرض السيطرة الأجنبية الكاملة على المياه الاقليمية الليبية وعلى المجال الجوي الليبي بل الأخطر من ذلك أن الاتفاقية منحت الولايات المتحدة حق جلب قوات غير أمريكية الى الأماكن التي تحتلها قواتها [١٨].

لم يقف الأمر عند ذلك الأمر بل تجاوز الى الاستعانة بأشخاص لم تحدد جنسياتهم ، ومعنى ذلك أن الادارة الامريكية بموجب الاتفاقية تستطيع الاستعانة بأي قوات من الدول الحليفة لها ولم تستثن اي دولة حتى لو كانت قوات (اسرائيلية) تحت ستار حفظ الأمن الدولي كما تستطيع ايواء الأشخاص الذين عليهم قضايا جنائية وغير مرغوب فيهم في ثكناتها ، كما أباحت الحكومة الليبية للأمريكان وطبقاً للمادة الرابعة من الاتفاقية من أستعمال أية مساحة من أراضي ليبيا مقابل مبلغ سنوي تدفعه للحكومة الليبية ، وكذلك سمحت بالتنقل الحر للقوات الامريكية عبر الاراضي الليبية براً وبحراً وجواً [١٩].

وبموجب المادة الثالثة عشرمن الاتفاقية التي أجازت للقوات الامريكية من مراقبة المستخدمين والموظفين المدنيين الليبيين الذين يعملون معها ، فضلاً عن جعل رجال الشرطة خاضعين لأوامرها ، فضلاً عن ذلك حصلت القوات الامريكية على حق فتح

مكاتب للبريد في أماكن اقامتها وحوانيت للبيع ونوادي اجتماعية وغيرها وتم اعفائها من جميع الرسوم والضرائب والذي أثر ذلك بشكل كبير على ميزانية ليبيا والتي كانت بأمس الحاجة الى تلك الأموال ، كما حصلت الولايات المتحدة على امتياز انتهك السيادة الليبية بشكل كبير جداً وذلك حسب المادة الرابعة عشر من الاتفاقية والتي تنص على قيامها بأعمال المساحة الجوية والمائية والساحلية وجميع الأعمال الاستكشافية الهندسية والفنية في أي جهة من ليبيا وفي المياه المجاورة لها [٢٠].

جردت الاتفاقية القضاء الليبي من كل سلطاته بموجب المادة العشرين والتي بموجبها أعفت أفراد القوات الامريكية من المحاكمة أمام القضاء سواء كان ما يرتكبوه جرماً جنائياً أو مخالفات للقوانين الليبية، وأشترطت أن تطبق عليهم قوانين الولايات المتحدة ، وكذلك أقرت المادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية بأعفاء الشركات الامريكية التي تعمل في ليبيا والمتعهدين الذين يعملون مع تلك القوات وكذلك المهمات والمؤن والبضائع وحتى الأثاث الشخصي والسيارات الخاصة التي تأتي الى ليبيا بموجب تلك الاتفاقية ، وذلك من شأنه أن يحرم الميزانية الليبية من دخل كبير من الاموال ، أما المادة السابعة والعشرون من الاتفاقية فقد نصت أن تبقى المعاهدة سارية المفعول لمدة عشرون عاماً وتتجدد من تلقاء نفسها الى أن يعلن أحد الطرفين عن انهائها [٢١].

كل ما ذكر وغيره في تعزيز الاحتلال الامريكي للأراضي الليبية مقابل مليون دولار تدفعه الادارة الامريكية كل سنة للخزينة الليبية ولم يقف الأمر عند الجوانب السياسية والاقتصادية التي حصلت عليها القوات الأمريكية ، بل كان للجانب العسكري أهم ما تضمنته المعاهدة إذ حصلت القوات الأمريكية على اقامة أكبر قاعدة جوية في الشرق الأوسط بالقرب من طرابلس الغرب، فضلاً عن مطار الملاحة وهو مزود بطائرات تحمل القنابل الذرية ، كذلك أنشأت البحرية الامريكية قاعدة بحرية ملاصقة

لتلك القاعدة الجوية ، وكذلك أتاحت المعاهدة انشـــاء قواعد أخرى ومطارات ومحطات رادار في مدينة مصـــــراتة في ولاية طرابلس وفي درنة وطبرق في ولاية برقة ، وتزداد تلك القواعد اتسـاعاً في كل عام بما يتفق وأهداف الولايات المتحدة العسـكرية [٢٢] كما أتاحت الاتفاقية للولايات المتحدة أنشـــاء محطة تلفزيون في مطار الملاحة وهي المحطة الوحيدة في ليبيا وقد اسـتغلتها القوات الامريكية في نشـر الدعاية اللازمة لها في ضوء ما تقدمه من برامج متعددة [٢٣].

رفض الشعب الليبي معاهدة ١٩٥١ بين الحكومة الليبية والادارة الامريكية وعمت ليبيا مظاهرات عارمة مما أجبر الحكومة الليبية على أن تطلب من الادارة الامريكية في آب عام ١٩٥٢ أي بعد انقضـــاء ثمانية أشـــهر من التوقيع عليها من أجل اعادة النظر في مقدار المسـاعدة المالية وفي مدة الاتفاقية أي زيادة المسـاعدة المالية وتقليل مدة الاتفاقية تمهيداً لتقديم الاتفاقية الى البرلمان ولكن الولايات المتحدة رفضـــت ذلك الطلب على أســاس أن الاتفاقية كانت نهائية وغير قابلة للنقاش كون المدة مؤقتة بين التوقيع عليها وعرضها على البرلمان وابرامها [٢٤].

في تشرين الثاني عام ١٩٥٢ أرسلت الحكومة الليبية مذكرة أخرى الى المفوضية الامريكية في طرابلس تلتمس منها إدخال تعديل على الاتفاقية لضمان زيادة المساعدة ، ونقلـت المـذكرة الى الادارة الأمريكيـة في الوقـت الـذي كـان فيـه الوزير الامريكي المفوض في واشـــنطن ليشـــرح الموقف في وزارة الخارجية الامريكية وعند عودته الى طرابلس الغرب أبلغ وزير الخارجية الليبية بأن الســـلطات في بلاده وافقت على تقديم مساعدة اضافية ولكن على أساس ابقاء نصوص اتفاقية ٢٤ كانون الأول عام ١٩٥١ وتوقف البحث عن ذلك الأمر بشكل نهائي ، ولكن الاتصال استؤنف بين الجانبين في كانون الثاني عام ١٩٥٣ ووافق الوزير الامريكي المفوض على الاســـتماع للجانب

الليبي في موضـوع مقترحات التعديل في محادثات لا تلزم بلاده شـيئاً ما وعلى ذلك الأساس شرع الجانبين في مباحثات متقطعة ما بين آب ١٩٥٣ وبين شباط ١٩٥٤ ، حتى تمكن الطرفان من الوصـــول الى اتفاق حول جميع نصـــوص الاتفاقية ما عدا المادة العشـرين الخاصـة بالحصـانات القضـائية ومبلغ المسـاعدة المالية ، إذ كان الجانب الأمريكي يصـــر على نص تلك المادة كما وردت في الاتفاقية المعمول بها وكذلك عدم إمكانه تقديم أكثر من مليوني دولار سنوياً [٢٥].

رأى السـيد (مصـطفى بن حليم) رئيس الوزراء الليبي في ذلك الوقت بأن عليه ان يسافر الى واشنطن لبحث نقاط الخلاف والوصول الى حل بشأنها ولما شرع الطرفان في المفاوضـات بقي الجانب الأمريكي متمسـكاً بنص المادة العشـرين كما وردت في الاتفاقية نفسها ، في حين كان الجانب الليبي لا يرغب أن يذهب الى أبعد مما نصت عليه المادة المماثلة في الاتفاقية الليبية – البريطانية[٢٦] ، وبعد مفاوضـــات تمكن الجانبان من الوصول الى تسوية ، إذ وافق الجانب الامريكي على النص الذي يتناول اختصـــاص المحاكم العسـكرية الامريكية في التعامل مع أعضـــاء القوات المسـلحة الامريكية في ليبيا ، كما يتناول اختصـــاص المحاكم النظر في الجرائم التي ترتكب داخل تلك المناطق المتفق عليها ثم تم تعديلها واصبحت تنظر في الجرائم التي ترتكب سواء داخل تلك المناطق أو خارجها ما دام الامر يتعلق بأموال السلطات الامريكية أو ضد عضو من أعضاء قواتها بما في ذلك الخيانة العظمى وأعمال التخريب والتجسس وخرق قوانين الاسرار الرسمية أو الدفاع عن الولايات المتحدة ثم الجرائم المترتبة على التقصـير في أداء الواجب العسـكري أما الجرائم الأخرى فأنها تكون من اختصـــاص المحاكم الليبية إلا إذا رأت حكومة ليبيا أن تتخلى عن ذلك الاختصـــاص ، كذلك تعهدت الحكومة الليبية أن تنظر بعين العطف في الطلبات التي تقدمها الادارة

الامريكية للتنازل عن اختصـــاصـــها في الأحوال التي يمكن بأن تحل فيها الاجراءات التأديبية محل الاجراءات القضائية [٢٧].

من خلال النص الجديد للاتفاقية تم تجريد للقضاء الليبي بشكل كامل من التدخل ومحاسبة المقصرين في الجرائم الأخرى التي يرتكبها أفراد القوات الامريكية لأنه سمح للسلطات الامريكية بأن تطلب من السلطات الليبية التنازل عن حقها في الحالات التي تمارس فيها المحاكم الليبية ذلك الاختصـــاص وهكذا يتضـــح وفقاً للمادة الجديدة قوة التدخل الامريكي في اختصاص القضاء الليبي والحد من سلطة الدولة وممارسة حقها التشريعي والقانوني ضمن سيادتها على اراضيها [٢٨].

بناءً على كل ذلك أصـــبحت الاتفاقية الجديدة تتكون من مقدمة و(٣٠) مادة مقابل مقدمة و (١٨) مادة كانت تتألف منها الاتفاقية القديمة ولاســـيما ما جاء في المادة (٢٦) الخاصـة باسـتعمال العملة ، والمادة (٢٧) الخاصـة بتدابير منع اسـاءة اســتعمال الامتيازات الممنوحة للقوات الامريكية والمادة (٢٩) الخاصـــة بكيفية فض الخلافات الناشـئة عن تفسـير الاتفاقية كما تم دمج نص المادتين (١٤) و (١٩) من الاتفاقية القديمة في مادة واحدة هي المادة (١٤) من الاتفاقية الجديدة ، أما بقية المواد فقد ظلت على حالها بعد إعادة صـــياغتها لتأكيد أهدافها ، كما وضـــعت تغييرات لبعضها وفقاً لما جاء في مذكرة التفاهم [٢٩].

أما المســـاعدات المالية فأنتهى الرأي بشـــأنها على أن تقدم الادارة الامريكية للحكومة الليبية مبلغ (٤٠) مليون دولار تقسم على عدد سنوات الاتفاقية ، فنالت ليبيا عام ١٩٥٤ أربعة ملايين دولار كما نالت أربعة ملايين أخرى للمدة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٠ على أن تكون المبالغ المدفوعة في السنوات الباقية بواقع مليون دولار سـنوياً ، وهو المبلغ الذي تتسـلمه الحكومة الليبية من الادارة الامريكية الى مدة انتهاء

مفعول الاتفاقية ووقع على تلك الاتفاقية في قصـــر الحكومة في مدينة بنغازي يوم ٩ أيلول عام ١٩٥٤ ، ومثل ليبيا رئيس الحكومة (مصـــطفى بن حليم) والســـيد ليونيل سمرس (Lionel Summers) القائم بأعمال المفوضية الامريكية [٣٠].

المحور الرابع : تعديل المعاهدة الليبية الامريكية عام ١٩٥٧

أرســلت الاتفاقية الى البرلمان الليبي للنظر فيها ، فأحالها أولاً مجلس النواب الى لجنة الشـؤون الخارجية لابداء الرأي فيها والتي كانت مؤلفة من سـتة أعضـاء ، أربعة منهم رفض الاتفاقية رفضاً تاماً وعدم التقيد بأي التزام عسكري إزاء الولايات المتحدة ، في حين رأى العضـوين الآخرين التصـديق على الاتفاقية تحت ذريعة حاجة ليبيا الى العون المالي الأجنبي وأعد كل من الطرفين تقريراً حســـب رؤيته للاتفاقية وبعد ذلك أجتمع النواب لمناقشـــة كلا التقريرين، فأقترحت الحكومة أســـتبعاد تقرير الفريق المعارض والنظر في تقرير الفريق المؤيد ، وأسـتجاب المجلس لرغبة الحكومة وبذلك أجتازت الاتفاقية المرحلة الصـــعبة ثم بعد ذلك طرحت الاتفاقية للنقاش في مجلس الشـيوخ فوافق عليها في تشـرين الأول عام ١٩٥٤ بعد معارضـة لم يكتب لها النجاح [٣١].

في سياق النقاش الذي دار حول الاتفاقية ، أوضـح رئيس الحكومة مصـطفى بن حليم في المذكرة التي أرسـلها الى مجلس النواب الليبي للتصـديق عليها ، والتي كان فحواها أن الحكومة تقدمت الى الادارة الامريكية بطلب للحصـول على أسـلحة للجيش الليبي وأن الطلب قيد البحث الآن في العاصـمة الأمريكية ثم جاء الرد من السـلطات الأمريكية على ذلك الطلب وهو أن تقيد ليبيا بقيد جديد أي أتفاق جديد ، فعقدت معها اتفاقية جديدة يوم ٣٠ حزيران عام ١٩٥٧ ، وأطلقت عليها أســـم (أتفاقية المســـاعدة العسكرية) وقعها عن الجانب الليبي (وهبي البوري) وزير الخارجية الليبي وعن الجانب

الأمريكي وقعها السفير الامريكي في طرابلس (جون تابن) John Tappenونظمت الاتفاقية طريقة تزويد ليبيا بالمعدات الحربية الامريكية وعينت بموجبها الادارة الامريكية بعض رجالها العسكريين الذين التحقوا بالسفارة الامريكية لبحث مطالب ليبيا وحاجاتها العسكرية [٣٢].

أثيرت الاتفاقية في البرلمان الليبي في الجلسات الأخيرة من الفصل التشريعي وسبب تأخرها هو عدم إعلان نصوصها من جانب الحكومة الليبية إذ تضمنت شرطاً بالتضييق على حركة ليبيا والنيل من سيادتها واستقلالها ، إذ نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على تحريم استعمال المعدات والمساعدات العسكرية الامريكية في غير الأغراض التي أعدت الاتفاقية من شأنها ، وذلك يعني أن الادارة الأمريكية ستمنع السلاح عن الجيش الليبي إذا خاض معركة الدفاع عن الأراضي العربية بجانب القوات العربية في أي مكان خارج الحدود الليبية [٣٣].

كذلك نصت المادة السابعة من الاتفاقية بأتخاذ التدابير المشتركة التي يتفق عليها الطرفان لمراقبة تجارة الدول التي تهدد حفظ السلام العالمي وذلك لمصلحة أمن الدولتين (الولايات المتحدة وليبيا) وهكذا سلبت أمريكا أختصاصات الأمم المتحدة في ذلك الشأن وربطت أمن وسلامة ليبيا بأمن وسلامة أمريكا وذلك الارتباط لا يتوازن أي منهما مع الآخر لأن سلامة الأمن الأمريكي تتناقض مع سلامة الأمن الليبي ، وتكبل اقتصادها وعلاقاتها الدولية مع محيطها العربي وتبعدها عن واجبها تجاه القضايا العربية [٣٤].

الخاتمة

١- أعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في اجتماعها الذي عقدته في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٤٦ أن تصبح ليبيا دولة مستقلة وأن يقرر سكان طرابلس وبرقة وفزان خلال سنتين وبمساعدة مندوب الأمم المتحدة ومجلس الأمن شكل الحكم في ليبيا وأن يتعاون الجميع في كتابة دستور للبلاد.

٢- كذلك أعلنت الأمم المتحدة عن تشكيل حكومة مؤقتة في ليبيا تستلم ادارة البلاد وأن تستلم جميع السلطات الحكومية وفق برنامج يضعه مندوب الأمم المتحدة يضمن نقل السلطات كاملة الى الحكومة الليبية في تاريخ لا يتجاوز بداية كانون الثاني عام ١٩٥١.

٣- قبل أن يتحقق اعلان الاستقلال جرت تطورات مهمة ، كان أبرزها فرض النظام الاتحادي وربط عجلة ليبيا بعجلة المساعدات المالية الخارجية كوسيلة فعالة لاقرار الأوضاع العسكرية الأجنبية التي كانت قائمة في ذلك الحين.

٤- لم يتيسر بلوغ هدف الاستقلال إلا بعد مشاورات اشتركت فيها الدول الغربية صاحبة الشأن مع مندوب الأمم المتحدة في ليبيا ، وضربوا مقررات الأمم المتحدة بشأن مستقبل ليبيا ، وبدأوا بممارسة المماطلة وفرض أمراً جديداً على ليبيا وتكبيلها بمعاهدات مباشرة بين الطرفين.

٥- في ٢٦ آيار ١٩٤٩ برزت المؤامرة الدولية حول المساعدات الأجنبية لميزانية ليبيا وأعلن ممثل فرنسا أن حكومته غير مستعدة للمساهمة في تغطية عجز الميزانية وأنها تساعد ليبيا عن طريق مساهمتها في مشروعات خاصة محددة.

٦- كذلك أوضـــح ممثل الولايات المتحدة أن بلاده تنوي في ذلك الوقت تقليل مسـاعداتها للجانب الليبي وأنها سـتقتصـر تلك المسـاعدات على مشـاريع تدخل في نطاق اتفاق يبرم بينها وبين الحكومة الليبية المؤقتة.

٧-أقترح مندوب الأمم المتحدة انشاء صندوق خاص لمعاونة ليبيا مالياً يشرف عليه خبير تعينه الأمم المتحدة ولكن ذلك الاقتراح المشروط رفضه كل من (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا) وفضلت عقد اتفاقات ثنائية مع الحكومة الليبية ، ورضخ مندوب الأمم المتحدة لذلك الرأي وأخذ يسعى لدى الحكومة الليبية بالموافقة على طلب تلك الدول.

الهوامــش

(1) Hurewitz , J.C , Deplomacy in the Middle East A Documentur in Try 1914 – 156 , Vol. II , Dvon Norstond , princton , 1956 , P.48.

(٢) سالم علي الحجاجي،ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اقتصادية سياسية ،منشورات مجمع الفاتح للدراسات ، طرابلس، ١٩٨٩، ص٣١٠.

(٣) محمود الشنيطي ، قضية ليبيا ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص١٦٥.

(٤) مفتاح السيد شريف ، ليبيا الصراع من أجل الاستقلال ، دار الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص١٠٢.

(٥) صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص١٢٢ – ١٢٣.

(٦) محمد الهادي عبد الله أبو عجيلة ، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة ١٩٣٩-١٩٦٣، دار مكتبة الشعب ، مصراتة ، ٢٠١١ ، ص٢١٠.

(7) Pelt , Adrian , Liyba Independence and the United Nation , Yale University Press , London , 1970 , P. 118.

(٨)مصطفى بن حليم : ولد في عام ١٩٢١ في مدينة الاسكندرية في مصر ينحدر من عائلة امتهنت التجارة ، إذ كان والده تاجراً معروفاً في مدينة درنة وهاجر الى مصر عام ١٩١١ بعد الاحتلال الايطالي لليبيا ، أكمل مصطفى دراسته في الاسكندرية ثم التحق لدراسة الهندسة في كلية سان مارك في الاسكندرية وتخرج عام ١٩٤٦ بصفة مهندس وبعدها التحق بالعمل السياسي وأصبح وزيراً للمواصلات عام ١٩٥٤ ، وفي نيسان عام ١٩٥٤ أصبح رئيساً للحكومة حتى عام ١٩٥٧ فضلاً عن توليه وزارة الخارجية ، وفي عام ١٩٥٨ – ١٩٦٠ أصبح سفير ليبيا في فرنسا ، توفي في عام ٢٠٢١.للمزيد ينظر : سحر جميل جبار، مصطفى بن حليم ودوره السياسي في ليبيا ١٩٢١-١٩٥٧،رسالة ماجستير(غير منشورة) مركز البحوث والدراسات العلمية جامعة طبرق ، ليبيا ،٢٠٢٣ .

(٩) ادجار فور : ولد في عام ١٩٠٨ في مقاطعة بيزييه احدى ضواحي باريس ، وهو سياسي فرنسي ، درس في معهد اللغات والحضارات الشرقية في باريس ، انتمى الى الحزب الجمهوري

الاشتراكي في بدايات شبابه وتولى رئاسة الحكومة الفرنسية مرتين الأولى من عام ١٩٥١ – ١٩٥٢ والثانية ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ، توفي في عام ١٩٨٨. للمزيد ينظر :

Edgar Faure 1908 – 1988 , Memorial , Find A Grave , Retrieved , 2017 , Pp. 10 – 13.

(١٠)مصطفى بن احمد حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، منتديات سور الازبكية ، القاهرة ، ١٩٩٢،ص٤٢٠.

(١١)سامي حكيم ، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وفرنسا ،دار المعرفة ، القاهرة ،١٩٦٤،ص١٢١.

(١٢)صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص١٣٤ – ١٣٥.

(١٣)علي شعيب ، المصدر السابق ، ص٩٣ – ٩٤.

(١٤)سامي حكيم، المصدر السابق، ص١٢٣.

(١٥) محمود المنتصر : ولد في عام ١٩٠٣ في طرابلس ، تلقى تعليمه في مدارس مدينته ثم التحق في كلية الاقتصـــاد في جامعة روما ، تخرج منها في عام ١٩٢٦ ، ترأس أول حكومة مؤقتة قبل الاسـتقلال وللمدة من ٢٩ آذار – ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٥١ ، شـغل منصـب رئاسـة الحكومة الليبية ١٩٥١ – ١٩٥٤ فضـلاً عن حقيبة الخارجية ثم في عام ١٩٦٤ – ١٩٦٥ أصـبح في دورة ثانية رئيساً للحكومة فضـلاً عن وزارة الداخلية ، وكذلك شـغل منصـب رئيس الديوان الملكي ، توفي في عام ١٩٧٠. للمزيد ينظر: صـادق فاضـل زغير الزهيري ، محمود المنتصـر ودوره السياسـي في ليبيا ١٩٠٣ – ١٩٧٠ ، رسـالة ماجسـتير (غير منشـورة) ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشـد للعلوم الانسانية ، ٢٠١٠.

(١٦)محمود الشنيطي ، المصدر السابق ، ص٦٣.

(17)Pelt , op.cit. , P.116.

(١٨)مفتاح السيد شريف ، المصدر السابق ، ص٨٨.

(19) Rivlin , Benjamin , The United Nations and the Future Italian Colonies , Carnegie Edowment for International Peace , New York , 1955 , P.210.

(٢٠) محمد يوسف المقرف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، دار الفرات للنشر والتوزيع ، ج١ ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٢٤٠.

(٢١) مفتاح السيد شريف ، المصدر السابق ، ص٩٢.

(٢٢)محمد كمال عبد الحميد ، الشـــرق الأوســـط في النيران الاســـتراتيجية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص٣١٢.

(٢٣)محمود الشنيطي ، المصدر السابق ، ص٧٣.

(٢٤) محمد يوسف المقرف ، المصدر السابق ، ص٢٤٢.

(٢٥)محمد كمال عبد الحميد،المصدر السابق ، ص٣٢٢.

(٢٦)علي شعيب ، أسرار القواعد الامريكية في ليبيا ، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر ،طرابلس ، ١٩٨٢،ص ٢٢.

(٢٧) محمد يوسف المقرف ، المصدر السابق ، ص٢٤٢.

(٢٨)علي شعيب ،المصدر السابق ، ص ٢٥.

(٢٩) مفتاح السيد شريف ، المصدر السابق ، ص٩٣.

(٣٠)محمد الهادي عبدالله ابو عجيلة ، المصدر السابق ، ص٢١٠.

(٣١)صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص ١١٦.

(٣٢)مفتاح السيد شريف ، المصدر السابق ، ص ٩٦.

(٣٣)سامي الحكيم ، المصدر السابق ، ص١١٣.

(٣٤) سالم علي الحجاجي ، المصدر السابق ، ص ٣١٢.

المصادر

١- سالم علي الحجاجي،ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اقتصادية سياسية ،منشورات مجمع الفاتح للدراسات ، طرابلس، ١٩٨٩.

٢- محمود الشنيطي ، قضية ليبيا ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٣- مفتاح السيد شريف ، ليبيا الصراع من أجل الاستقلال ، دار الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١١.

٤- صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٥- محمد الهادي عبد الله أبو عجيلة ، كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة ١٩٣٩-١٩٦٣، دار مكتبة الشعب ، مصراتة ، ٢٠١١.

٦- مصطفى بن احمد حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، منتديات سور الازبكية ، القاهرة ، ١٩٩٢.

٧- سامي حكيم ، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وفرنسا ،دار المعرفة ، القاهرة ،١٩٦٤.

٨- صادق فاضل زغير الزهيري ، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا ١٩٠٣ – ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية ، ٢٠١٠.

٩- محمد يوسف المقرف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، دار الفرات للنشر والتوزيع ، ج١ ، بيروت ، ٢٠٠٤.

١٠- محمد كمال عبد الحميد ، الشرق الأوسط في النيران الاستراتيجية ، القاهرة ،١٩٥٧.

١١- علي شعيب ، أسرار القواعد الامريكية في ليبيا ، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر ،طرابلس ، ١٩٨٢.

١٢- سحر جميل جبار ، مصطفى بن حليم ودوره السياسي في ليبيا ١٩٢١-١٩٥٧،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مركز البحوث والدراسات العلمية جامعة طبرق ، ليبيا ،٢٠٢٣.

١٣- نغم أكرم الجميلي ،التطور التاريخي للعلاقات الامريكية المصرية ١٩٥٢-١٩٧٩،بحث منشور في مجلة مدآد الاداب ، الجامعة العراقية المجلد (٣)،العدد(٥)، ٢٠١٣.

Sources

1- Salem Ali Al-Hajjaji, The New Libya, a geographical, economic and political study, publications of the Al-Fateh Academy for Studies, Tripoli, 1989.

2- Mahmoud Al-Shenety, The Case of Libya, Egyptian Nahda Library, Cairo, 1996.

3- Muftah Al-Sayyid Sharif, Libya's Struggle for Independence, Dar Al-Furat for Publishing and Distribution, Beirut, 2011.

4- Salah Al-Akkad, Contemporary Libya, Institute for Arab Research and Studies, Cairo, 1970.

5- Muhammad Al-Hadi Abdullah Abu Ajila, The Struggle of the Libyan People for Independence and Unity 1939-1963, People's Library House, Misrata, 2011.

6- Mustafa bin Ahmed Halim, Folded Pages of Libya's Political History, Sur Al-Azbakeya Forums, Cairo, 1992.

7- Sami Hakim, Libya's Treaties with Britain and France, Dar Al-Ma'rifa, Cairo, 1964.

8- Sadiq Fadel Zaghir Al-Zuhairi, Mahmoud Al-Muntasir and his political role in Libya 1903 - 1970, Master's thesis (unpublished), University of Baghdad, Ibn Rushd College of Education for the Humanities, 2010.

9- Muhammad Youssef Al-Muqarf, Libya between the Past and the Present, Dar Al-Furat for Publishing and Distribution, Part 1, Beirut, 2004.

10- Muhammad Kamal Abdel Hamid, The Middle East in Strategic Fires, Cairo, 1957.

11- Ali Shuaib, Secrets of the American Bases in Libya, Dar Al-Jamahiriya for Printing and Publishing, Tripoli, 1982.

14- Sahar Jamil Jabbar, Mustafa Bin Halim and his political role in Libya 1921-1957, Master's thesis (unpublished), Center for Research and Scientific Studies, University of Tobruk, Libya, 2023.

15- Hurewitz , J.C , Deplomacy in the Middle East A Documentur in Try 1914 – 156 , Vol. II , Dvon Norstond , princton , 1956.

16- Pelt , Adrian , Liyba Independence and the United Nation , Yale University Press , London , 1970.

17- Edgar Faure 1908 – 1988 , Memorial , Find A Grave , Retrieved , 2017.

18- Rivlin , Benjamin , The United Nations and the Future Italian Colonies , Carnegie Edowment for International Peace , New York , 1955.
19- Nagham Akram Al-Jumaili, The Historical Development of American-Egyptian Relations 1952-1979, research published in Madad Al-Adab Magazine, Iraqi University, Volume (3), Issue (5), 2013.